

هشيم عمر

## المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان: واقع متعثر ودعم خجول

بيروت - سحر غانم

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي العمود الفقري للاقتصاد اللبناني كونها تشكل نحو 95 في المئة من المؤسسات العاملة في لبنان. وقصور هذه المؤسسات عن القيام بدورها يعود إلى المعوقات الكثيرة التي تواجهها على الرغم من مبادرات متفرقة اتخذت لمواجهة تلك المعوقات.

كيف يمكن تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم نمو الاقتصاد اللبناني؟ وإلى أي مدى تعوّل هذه المؤسسات على المبادرات الموجودة؟

### معوقات بالجملة

يقول هشيم عمر: "تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معوقات كثيرة أبرزها، مشكلة التمويل. ويضيف إلى مشكلة التمويل، كلفة الإنتاج المرتفعة التي تحد من القدرة التنافسية لهذه المؤسسات، إضافة إلى بيئة العمل غير الملائمة وغياب الحوافز الكافية والإعفاءات الضريبية. هذا فضلاً عن صعوبة إجراءات تأسيس وحل الشركات التي ساهمت في ارتفاع نسبة المؤسسات غير المسجلة رسمياً إلى 37 في المئة من مجمل المؤسسات العاملة في لبنان وفق دراسة أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويلفت عمر إلى افتقار قانون العمل اللبناني للمرونة، ما ينعكس سلباً على صاحب العمل والعامل على حد سواء. فالمبالغة في حماية حقوق العامل دفعت أصحاب العمل إلى الامتناع عن تسجيل العاملين لديهم، وبالتالي حرمانهم من حق

تخلو النصوص القانونية اللبنانية من تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وربما يعتبر ذلك في طليعة المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات. فتصنيف المؤسسة هو شرط أساسي للاستفادة من البرامج والحوافز والتسهيلات الموجودة. وتصنف المؤسسات التي تحتوي 50 عاملاً أو أقل من فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك استناداً إلى توصيف محلي غير رسمي.

وتكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في كونها تشكل السواد الأعظم من المؤسسات اللبنانية، إضافة إلى أنها "دينامو الاقتصاد الوطني، كما يقول رئيس مجلس إدارة ومدير عام شركة كفالات، د. خاطر أبي حبيب، معتبراً أنها السبابة في ابتكار الأفكار الجديدة فضلاً عن قدرتها على التكيف بسرعة مع المتغيرات. وبالنسبة للاقتصاد اللبناني يرى أبي حبيب أنه مبني على المؤسسات الصغيرة التي يغلب عليها الطابع العائلي، حيث تساهم بنحو 85 في المئة من الناتج المحلي.

ويؤكد ذلك، مع تباين بسيط في الأرقام، مدير عام صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية هشيم عمر مشيراً إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل نحو 95 في المئة من المؤسسات العاملة في لبنان وتساهم بخلق نحو 80 في المئة من الوظائف الجديدة.

أما مدير قسم التسليف المتخصص في البنك اللبناني للتجارة كارلوس لبس، فيعزو أهمية هذه المؤسسات إلى قدرتها على توظيف عدد كبير من الأيدي العاملة، فضلاً عن قابليتها للتوسع في حال حصولها على الدعم الكافي.

الحصول على الضمانات الاجتماعية وتعويزات نهاية الخدمة.

ويصنف أبي حبيب مشاكل هذه المؤسسات بحسب القطاعات قائلاً: "في القطاع الزراعي، تحتل المنافسة غير النكافة صادرة المشاكل وخصوصاً أن الاتفاقيات التجارية لم تكن منصفة بحق المزارع اللبناني حيث أعقرت البضائع القادمة من الخارج السوق اللبنانية في ظل غياب القدرة على تصريف الإنتاج المحلي في الأسواق الخارجية. وفي ما يتعلق بالمؤسسات الصناعية فإن قدرتها التنافسية ضعيفة بسبب ارتفاع كلفة الإنتاج في ظل الأسعار المرتفعة للطاقة والأجور. هذا فضلاً عن ارتفاع تكاليف التسويق في الخارج وصعوبة الالتزام بمعايير الجودة والتنوعية المعتمدة في الأسواق الأجنبية. وأشار إلى "لجوء بعض الدول إلى فرض شروط فنية مشددة على السلع المستوردة لحماية إنتاجها المحلي. ونوّه بالبرامج والمبادرات المتعلقة بتطوير الجودة بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة والزراعة وجمعية الصناعيين، أما السياحة التي كان يعوّل عليها في الماضي القريب، فتراجع دورها في ظل عدم الاستقرار الأمني، كما كان محدودية الميزانيات المخصصة للوزارات المعنية دور في الحد من انطلاق هذا القطاع".

### برامج الدعم المتوفرة

تتوافر في لبنان برامج وآليات عدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومع الأخذ في الاعتبار تضارب الآراء بشأن فاعليتها، فإنها تسهم في تجاوز بعض العقبات، ولا سيما تلك المتعلقة بالتمويل. وتتمثل أبرز تلك المبادرات في ما يلي:

- صندوق التنمية الاقتصادية

### هشيم عمر:

37% من المؤسسات غير مسجلة رسمياً

بسبب صعوبة الإجراءات

د. خاطر أبي حبيب:

برنامج جديد لـ "كفالات"

يغطي 75% من قيمة القرض

كارلوس لبس:

إقراض المؤسسات الصغيرة

مجال مربح ومخاطره قليلة



صلاح عسيران



كارلوس لبس



د. خاطر أبي حبيب

القروض المكفولة من قبل الشركة منحت من دون ضمانات، والباقي فرضت عليه ضمانات بسيطة، ويعتبر أنه من حق المصارف فرض ضمانات معينة بحسب وضع المقرض وذلك لضمان تسديد القرض.

ويؤيد ذلك كارلوس لبس بقوله أن "كفالات"، استطاعت حل مشكلة الفائدة المرتفعة ومشكلة الضمانات ولكن للقطاعات الإنتاجية فقط، بينما لم تستفد القطاعات الأخرى من خدمات الشركة.

ويكشف د. خاطر أبي حبيب عن برنامج جديد لشركة كفالات تكفل الشركة من خلاله أكثر من 75 في المئة من قيمة القرض من دون أن يترتب على الشركة المقرضة تقديم الضمانات للمصارف بشرط أن تكون مسجلة رسمياً وملزمة بحسابات شفافة. ويتوقع أن يقتصر الإقبال على هذا البرنامج على الشركات التي تحتفظ بحسابات منتظمة فقط.

## شركة كفالات

مليار ليرة لبنانية. يحتل القطاع الزراعي مركز الصدارة بين القطاعات الاقتصادية بالنسبة لعدد الكفالات المقدمة من الشركة، بينما يتصدر القطاع الصناعي بقية القطاعات من حيث قيمة الكفالات، يليه القطاع الزراعي والسياحي ومن ثم قطاع التكنولوجيا. واستأثرت المؤسسات التي لا يزيد عدد عمالها على 20 عاملاً بنسبة 88 في المئة من إجمالي الكفالات المصدرة. أما نسبة الطلبات المرفوضة من قبل الشركة، فلم تتجاوز 10 في المئة من عدد الطلبات المقدمة.

القروض المكفولة من قبل شركة كفالات. ويرى أن مؤسسات الإقراض المتخصصة غير مؤهلة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن هذه الأخيرة تحتاج إلى قروض أكبر وبفوائد أقل. إذ أن مؤسسات الإقراض تختص بمنح القروض باللغة الصغر "الجهرية" التي لا تزيد على 5 آلاف دولار للقرض الواحد وهي مثالية لدعم المؤسسات الصغيرة جداً برأيه، وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسات الإقراض تعاني من غياب التمويل، فهي تغذي نفسها بنفسها في ظل إجمام المصارف عن تمويلها باعتبارها ذات مخاطرة عالية. ويقول هيثم عمر أن المصارف التجارية ستتجه في المستقبل إلى تمويل المؤسسات باللغة الصغر بينما يتوقع أن ينحصر دور المؤسسات الإقراضية.

ولكن رئيس ومدير عام شركة كفالات د. خاطر أبي حبيب، يؤكد نجاح تجربة "كفالات" مشيراً إلى أن نحو 50 في المئة من

يساهم في رأس مال شركة كفالات المؤسسة، الوطنية لضمان الودائع، و50 مصراً لبنانياً؛ وتكفل الشركة 75 في المئة من القروض التي تقدمها المصارف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتقتصر الاستفادة من خدمات الشركة على المؤسسات التي تضم 40 عاملاً أو أقل؛ أما الحد الأقصى لقيمة القرض الواحد فتبلغ 300 مليون ليرة لبنانية. وتشير بيانات الشركة التي أن عدد الكفالات المصدرة خلال التسعة أشهر المنصرمة من العام الحالي بلغت 404 كفالات، وبلغ الحجم الإجمالي للقروض نحو 60,6

والاجتماعية، يوفر التمويل الميسر للمصارف اللبنانية لاستخدامه في إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

• شركة كفالات وتهدف إلى توفير رأس المال للمشاريع الجديدة، حيث تكفل 75 في المئة من القروض المقدمة من المصارف.

• القروض المدعومة من مصرف لبنان، وتصل قيمة القرض الواحد إلى نحو 15 مليار ليرة لبنانية. وتمنح هذه القروض من خلال المصارف لأجال متوسطة وطويلة تصل إلى 12 عاماً للقطاع السياحي و10 أعوام للقطاع الصناعي.

• برنامج ELCIM 2، الذي يقدم بتمويل من الاتحاد الأوروبي، المساعدة التقنية والإدارية والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاعي الصناعة والغنادق، ويكمل هذا البرنامج عمل ELCIM 1 الذي استمر لسنوات عدة.

• القروض المقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي عن طريق المصارف اللبنانية، وتبلغ قيمة القرض الواحد نحو 2,5 مليون يورو.

• وحدة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وزارة الاقتصاد والتجارة.

## تقييم المبادرات

وحول تقييم هذه المبادرات، ولا سيما ما يتعلق منها بالتمويل، يرى مدير عام صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية هيثم عمر أن العقبة الأساسية في تأمين التمويل المناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هي الوصول إلى الخدمات المصرفية وليس كلفتها على الرغم من ارتفاع سعر الفائدة نسبياً. ويرى أن هذه المؤسسات وبخاصة الموجودة خارج المدن، لا تستطيع تأمين الضمانات التي تطلبها المصارف بما في ذلك

التي تثبت الملاة المالية لطالب القرض، بل يتعدى ذلك الى مساعدته في تحضير المستندات أو تأمين بديل عنها. هذا ويتعمق المصرف في دراسة الوضع المالي والقانوني لطالب القرض، ومدى حاجته الى التوسع، وقدرته على الاستفادة من تطور السوق، ولدى التأكد من انتفاء العوامل التي قد تؤدي الى فشل المشروع، يتم تقليص الضمانات المطلوبة.

ويعلن لبّس عن توقيع اتفاقية مع الحكومة الإسيانية يحصل بموجبها البنك اللبناني للتجارة على نحو 4 ملايين يورو تستخدم في تمويل المؤسسات بالغة الصغر. كما يشير الى إمكانية حصول المصرف على 1,5 مليون يورو بموجب اتفاقية جديدة مع صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد الاتفاقية الأولى التي وُظف بموجبها المصرف 1,5 مليون يورو.

وعن الحوافز التي تشجع المصارف على الإقراض يوضح لبّس أن قيام الدولة بدورات تدريبية مجانية للموظفين المسؤولين عن دراسة القروض يعتبر حافزاً على زيادة الإقراض نظراً للكلفة المرتفعة لهذه الدورات. بالإضافة الى تأمين مستشارين ماليين أو ائتمانيين مستقلين يقدمون الاستشارة المجانية للمقترضين، ويشكلون بذلك صلة الوصل بينهم وبين المصرف. كما يشير الى ضرورة إسهام الدولة في إيجاد مصادر تمويل خارجية للمصارف وذلك لتشجيعهم على زيادة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التسليف المتخصص في البنك اللبناني للتجارة كارلوس لبّس، على ضرورة قيام المصارف بدور أكثر فعالية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتركيز على نجاح المقترض وتحقيق الربح من خلال إرشاده إلى أنواع القروض الملائمة لطبيعة عمله، بدلاً من التشدد في فرض الضمانات.

ويعتبر أن المصارف لا تسرع في خصوصيات هذه المؤسسات بالشكل الكافي، إذ أنها لا تحتاج الى فوائد منخفضة وضمانات قليلة فقط بل الى إمكانية التواصل مع المصرف باعتباره الحل الفعلي لمشكلة المغالاة في طلب الضمانات. ويرجع ذلك الى أهمية تعرف المصرف على طبيعة عمل المؤسسة والتأكد من حجم المخاطر.

ويؤكد لبّس على ضآلة مخاطر إقراض المؤسسات الصغيرة على الجهاز المصرفي، نظراً للصغر حجم القروض الممنوحة لها. هذا فضلاً عن أن إقراض المؤسسات الصغيرة يعتبر استثماراً مربحاً ومجالاً واسعاً للنمو إذ تظهر دراسة أجراها البنك اللبناني للتجارة أن 17 في المئة فقط من المؤسسات تستفيد من الخدمات المصرفية في حين يحصل 90 في المئة من المؤسسات المتوسطة والكبيرة على الخدمات المصرفية بسهولة.

وفي محاولة منه لحل مشكلة تمويل هذه المؤسسات، استحدث البنك اللبناني للتجارة آلية خاصة بتسليف المؤسسات الصغيرة وذلك بهدف اتخاذ قرار الإقراض بسرعة أكبر. ولا يقتصر دور الموظفين المسؤولين عن دراسة طلب القرض على تقييم المستندات

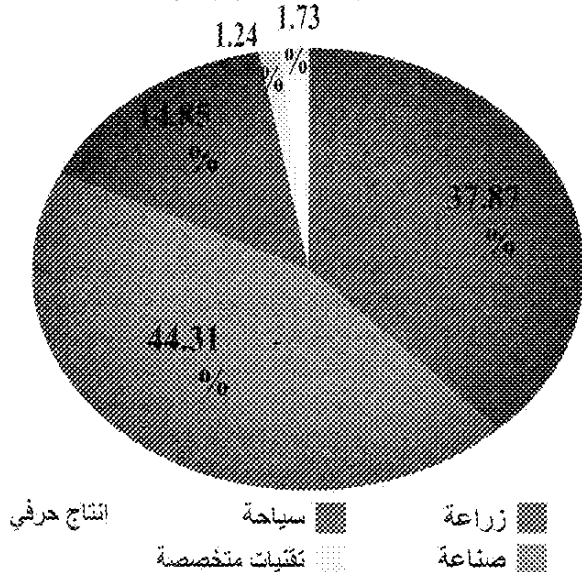
ولا يدعي أي حبيب بأن كفالات تقدم حلاً جذرياً لمشكلة التمويل، فهي تشكل جزءاً من منظومة الخدمات المالية الموجودة والتي تغطي حاجات المؤسسات سواء كانت صغيرة متوسطة أو كبيرة. ويؤكد أن القروض الميسرة، بالإضافة الى الكفالات التي تقدمها الشركة، تشكل حلقة تمويلية جيدة جداً ولكنها تفتقر الى التمويل بالرسمة (Equity Finance)، ويشير الى الحاجة الماسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرأس مال بدء التشغيل (Seed Capital)، ورأس المال المخاطر (Venture Capital)، الذي يسمح للمؤسسة المقرضة بامتلاك نسبة مئوية من الشركة ودخول مجلس إدارتها مع اكتساب حق الفيتو على بعض القرارات. وهذا النوع من رأس المال غير متوفر للمؤسسات اللبنانية الراغبة في توسيع أعمالها.

وعلى سعيد آخر، يؤكد د. خاطر أبي حبيب على الحاجة إلى إنشاء حاضنات الأعمال مشيداً باستحداث وحدة دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وزارة الاقتصاد والتجارة. وتعمل هذه الوحدة على إقامة مركز لوكالة احتياجات هذه المؤسسات، وتأسيس الحاضنات التي تزودها بكافة الخدمات الاستشارية والإدارية والفنية وحتى التسويقية.

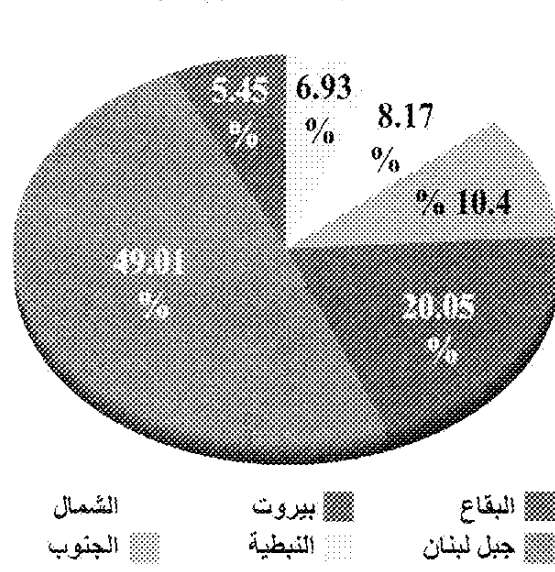
## دور المصارف

وعن دور المصارف في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يشهد مدير قسم

توزيع الكفالات حسب القطاعات خلال الأشهر التسعة الأولى من 2005



توزيع الكفالات حسب المحافظات خلال الأشهر التسعة الأولى من 2005



## صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

### توزيع مساعدات صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على القطاعات (حتى أيلول 2005)

النسبة	القيمة (مليون ليرة)	القطاع
9	528	الزراعة
19	1.126	الصناعة
37	2.023	الخدمات
35	1.505	التجارة
100	5.182	المجموع

أصحاب المشاريع، وتمنح قروض الصندوق بفائدة تناقصية تبلغ 10,5 في المئة على الليرة اللبنانية، وتتراوح قيمة القرض بين 7,5 و30 مليون ليرة لبنانية.

وقام الصندوق بتوقيع عقود مع كل من البنك اللبناني للتجارة وبنك سوسيته جنرال، وي طرح حالياً منافسة بين المصارف للتعاقد مع مصرف ثالث، وسيتم توقيع عقد جديد مع سوسيته جنرال بقيمة 3 ملايين يورو علماً أن العقد الأول كان بقيمة مليون يورو.

ويساهم الصندوق من خلال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق 65 فرصة عمل في الشهر ويتوقع وصول هذا المعدل إلى 200 فرصة عمل قريباً.

تم تأسيس الصندوق بدعم الاتحاد الأوروبي الذي ساهم بـ 25 مليون يورو، بهدف توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم خدمات متنوعة لتطوير الأعمال، وتشمل هذه الخدمات، إعداد دراسات الجدوى الفنية والمالية ومواكبة عمل المشروع، ما يساعد المستثمر في الحصول على التمويل من المصارف المتعاقد مع الصندوق.

ويساهم الصندوق في تحسين بيئة العمل لتصبح أكثر ملاءمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر تعاونه مع مصرف لبنان ووزارة الاقتصاد والتجارة وجهات رسمية عدة لتأسيس حاضنات الأعمال وإنشاء شبكات موحد لتسجيل الشركات وتطوير قانون العمل، ويقوم الصندوق أيضاً بإعداد دراسات جدوى أولية للفرص الاستثمارية المتاحة ويقدمها للمستثمرين الراغبين في تأسيس مشروع جديد، هذا فضلاً عن الهبات التي يقدمها للمجتمعات الأكثر فقراً على شكل مشاريع إنتاجية تنبثق عن خطط تنمية محلية، نابعة من المجتمعات نفسها، بطريقة تشاركية.

وفي ما يتعلق بألية عمل الصندوق، فإن القروض تمنح من قبل المصارف المتعاقد مع الصندوق وليس منه مباشرة؛ ويمول الصندوق هذه المصارف عبر منحها قروضاً بفوائد مخفضة مقابل تقليص الفوائد والضمانات على القروض التي يطلبها

لكن مدير عام صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية هيثم عمر، يرى أن المصارف اللبنانية لا تساهم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الرغم من توفر المصادر المالية الكبيرة لديها ويشدد على ضرورة دعم القطاعات الإنتاجية المربحة التي تعتبر العنصر الحيوي في تحريك عجلة الاقتصاد وتوسيع السوق المحلية وبالتالي ازدياد الحاجة إلى الخدمات المصرفية وازدهار أعمال المصارف. ولتقليل مخاطر إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقول: "يجب على المصارف استحداث أنظمة معلومات تساعد في تحديد درجة الملاءة المالية للمؤسسة وبالتالي أهليتها في الحصول على القرض".

### ماذا يقول القطاع الخاص؟

#### صلاح عسيان:

### التمويل صرف على المكاتب والخبراء

يملك رجل الأعمال صلاح عسيان مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولذلك فإن حديثه في الموضوع يستند إلى خبرة ومعاناة، كما يستند إلى موقعه التمثيلي للقطاع الخاص من خلال منصبه كعضو في مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، ويقول: "إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أساس النهضة الاقتصادية في كل دول العالم وخصوصاً في الدول النامية، وهي تشكل أكثر من 80 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان".

ويرى أن التزام لبنان بالاقتصاد الحر وفتح السوق أمام المنتجات العربية والأجنبية، من دون الاهتمام بتوفير الحماية للمنتجات الوطنية، خلق ضغوطاً كبيرة على الشركات اللبنانية وبخاصة الصغيرة والمتوسطة منها. مشيراً إلى المنتجات المستوردة التي تحظى عادة بدعم حكومي كبير. ويعزو أسباب انخفاض القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وغياب الحوافز الضريبية وضعوبة تأمين التمويل بالتكلفة المناسبة. ويؤكد أن المصارف تفرض ضمانات كبيرة وفوائد مرتفعة جداً على القروض التي تحتاجها المؤسسات.

ويضيف عسيان إلى المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عدم توفر البنية التحتية الضرورية وارتفاع تكلفة الطاقة والأراضي الصناعية، بالإضافة

وتجهيزات المكاتب ولم يصل إلا النذر اليسير إليها، بينما تضمنت اتفاقيات التمويل التي وقّعها الاتحاد الأوروبي مع بعض الدول الأخرى مثل مصر وتونس منحاً تفوق 500 مليون يورو وذلك لتحديث صناعاتها. ويتابع عسيان قائلاً: "إن السوق اللبنانية لم تستفد من هذه المبادرات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسقط الواحدة تلو الأخرى، وسوف يصبح لبنان بلداً مستهلكاً فقط".

وفي ما يتعلق بالأساس الذي يجب أن تُبنى عليه الحلول، يقول عسيان: "إننا كان المطلوب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كي تقوم بدورها بإحياء الاقتصاد الوطني فلا بد أن تتعاون المؤسسات أو الصناديق المانحة، بشكل أوّثق، مع القطاع الخاص من خلال الهيئات التي تمثله مثل غرف التجارة والصناعة والزراعة في المناطق أو جمعية الصناعيين لأنها على تماس يومي مع المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات".

إلى غياب الدولة عن دعم تسويق المنتجات اللبنانية في الخارج، منوها بالدور الذي تلعبه بعض الدول على هذا الصعيد مثل فرنسا ومصر، إذ يقول: "إن الرئيس الفرنسي، ولدى زيارته لدولة خارجية، يصطحب معه مجموعة من رجال الأعمال الفرنسيين ويؤمن لهم شبكة من الاتصالات تسهل عملية التسويق والأمر نفسه ينطبق على الرئيس المصري".

وعن تقييمه للمبادرات التي نفذت على صعيد دعم هذه المؤسسات يحرص صلاح عسيان دور الدولة في دعم الفوائد على القروض الإنتاجية وفي تأسيس شركة "كفالات"، ويؤكد في هذا الإطار أن رأس مال الشركة محدود والتمويل الذي تقدمه غير كاف.

أما بالنسبة للمبادرات التي أطلقها الاتحاد الأوروبي وغيره من الجهات الدولية فيشير إلى محدودية تأثيرها، فقد تم صرف معظم المبالغ المخصصة لتمويل المؤسسات على الخبراء الأجانب والدراسات